



بيان الجمهورية اليمنية

أمام الأجتاع رفيع المستوى حول إعلان الأمين العام للأمم المتحدة الألتزامات
المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
يلقيه فخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي

25 سبتمبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد أنطونيو جوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والوزراء والسادة السفراء ومندوبي الدول الأعضاء

السيدات و السادة

أود في البداية أن اتقدم بالشكر والتقدير لمعالي السيد أنطونيو جوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة لعقد هذا الاجتماع رفيع المستوى لمناقشة احد اهم ركائز الامم المتحدة الثلاث وهو السلام تحت بند " الإلتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام".

ان مشاركتنا في هذا الاجتماع هو تأكيد واضح لالتزام الجمهورية اليمنية بالتعاون مع عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام وفي هذا الإطار نود التعبير عن تأييدنا لمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة المتمثلة بإعلان الإلتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام والرامية الى اصلاح ركيزة السلام والأمن في الامانه العامة للأمم المتحدة وندعم التزامه بتحسين قدرة الأمم المتحدة من خلال اجراء الاصلاحات الادارية الامر الذي سيعزز من قدرات الامم المتحدة في جهود حفظ السلام، ونؤكد حرص الجمهورية اليمنية على العمل جنبا الى جنب مع الدول الاعضاء والمنظمات الدولية والاقليمية لارساء دعائم الامن والسلام والذي نحن بأمس الحاجة اليه في الظروف الحالية التي تمر بها بلادي ومن هذا المنطلق فقد صادقت الجمهورية اليمنية على إعلان الأمين العام حول الإلتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونود هنا التأكيد على اولوية العمل السياسي عند التصدي لتسوية النزاعات والدور الداعم الذي تؤديه عمليات حفظ السلام، ونؤكد مجدداً " على المبادئ الأساسية لحفظ السلام ونشير الى اهمية حفظ السلام باعتباره من انجح الوسائل المتاحة للأمم المتحدة في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين

وصونها. ونؤكد مجدداً على دعمنا المستمر والقوي لقيام حفظ السلام بدور حاسم في منع نشوب النزاعات واحتواها وتسويتها ايما تنتشر عمليات حفظ السلام، ولدوره في تعزيز الإمتثال للقانون الدولي وبناء السلام.

اننا في الجمهورية اليمنية كنا ومازلنا وسنظل نمد يدنا للسلام المستدام لأنها الحرب العنيفة في اليمن وذلك من خلال الحل السلمي القائم على المرجعيات الثلاث المتفق عليها محليا" وأقليميا" ودوليا" وهي المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن وعلى رأسها القرار 2216 وهو خيارنا في الحكومة لعودة الشرعية الدستورية وعودة مؤسسات الدولة والأمن والاستقرار الى اليمن والمنطقة.

السيد الرئيس

لقد توجه وفد الحكومة اليمنية بنوايا صادقة إلى مشاورات جنيف في موعدها المحدد حرصاً منا على إنجاحها وإيماننا منا بعدالة قضيتنا وصدق نوايانا وحرصنا على ان نخفف من آلام شعبنا ونحقق له السلام المنشود. الا ان الميليشيات الانقلابية رفضت الحضور الى جنيف بذرائع واهية واستهتار كبير بأرواح اليمنيين والآمهم وباللمتعم الدولي والأمم المتحدة وهو سلوك لايمكن ان يصدر الا عن ميليشيا دموية متمرده.

لقد ظللنا نحذر من تدخل إيران ووكيلها حزب الله اللبناني في الشؤون اليمنية وفي دعم هذه الميليشيا المتمرده وها نحن اليوم نرى كيف رفضت هذه الميليشيا الذهاب الى جنيف بعد لقاء أحد قياداتها مع قيادة حزب الله اللبناني قبيل إنطلاق المشاورات وتوجيههم بعدم المشاركة في مشاورات السلام في جنيف لكننا مع ذلك سنظل نؤكد ان الشعب اليمني وقيادته لم يقبلوا ولن يقبلوا بالنموذج الايراني التخريبي في اليمن.

السيد الرئيس

ان المشاركة الفعالة للجمهورية اليمنية في قوات حفظ السلام الدولية خلال العشر سنوات الماضية كان لها دورا " فاعلا" في ارساء الامن والسلام الدوليين وذلك من خلال الضباط المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة اللذين شاركوا في عدة مهام واللذين أثبتوا مستوى عال من الاداء المتميز والدور الفعال في مناطق النزاع وخصوصا المناطق التي تتحدث اللغة العربية مثل دارفور وجنوب السودان والصحراء الغربية وغيرها حيث وصل عدد المشاركين سنويا الى أكثر من 300 مراقب عسكري وضابط شرطة، الا ان قرار تعليق المشاركة اليمنية في بداية عام 2016 من قبل دائرة قوات حفظ السلام في الأمم المتحدة كان لأسباب لوجستية بسبب اغلاق المطارات اليمنية وعدم تمكن الضباط المشاركين من العودة الى بلادهم واستبدالهم بضباط اخرين أثر بشكل سلبي على هذه المشاركة.

اننا في الجمهورية اليمنية كدولة عضو في الأمم المتحدة وحرصا منا على إرساء دعائم الأمن والسلام الدوليين نعلن استعدادنا الكامل لإستئناف المشاركة اليمنية في قوات حفظ السلام وتصديقا" لهذا الإستعداد فقد اتخذت الحكومة اليمنية جملة من التدابير اللازمة والاجراءات الضرورية وهي:

- اعادة هيكلية شعبة حفظ السلام ومعهد حفظ السلام ونقلها الى العاصمة المؤقتة عدن واستئناف تدريب الضباط حسب المعايير المطلوبة للمشاركة في قوات حفظ السلام ورفد المعهد بمدرسين مؤهلين وذو خبرات سابقة في الامم المتحدة.
- تشكيل لجنة فنية من وزارتي الدفاع والداخلية لاختيار الضباط وفق لائحة تنظيمية وذلك حسب الكفاءة بعد اجراء اختبارات القبول والتأكد من ان المشاركين لم يرتكبوا اي جرائم او إنتهاكات لقوانين حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.
- تم إعادة فتح مطاري عدن وسيئون الدوليين وإستئناف الرحلات الدولية اليومية.

إن الجمهورية اليمنية اذ تؤكد التزامها بتوفير افراد نظاميين مدربين ومجهزين على نحو جيد بما يلبي مطلب الأداء الفعال، والتدقيق في سجلات الأفراد للتأكد من خلوها من اي سوابق او انتهاكات لحقوق الانسان، فأنا نتطلع الى سرعة إستئناف قوات حفظ السلام اليمنية للمشاركة ضمن قوات حفظ السلام الدولية.

شكرا السيد الرئيس